«القضاء الإداري» في مصر ينظر في دعوى ضد «الإعلان الدستوري» في الرابع من ديسمبر

حشود خلال تشييع الناشط جابر صلاح في وسط القاهرة أمس (رويترز)

عواصم وكالات: قالت محكمة القضاء الإداري بمصر في بيان امس انها ستعقد في الرابع من ديسمبر أولى جلسات النظر في دعوى ضد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي والذي منحه سلطات أكبر.

وأفاد مصدر بالمحكمة بأن الدعوى مقدمة من محامين ونشطاء. في هذا الوقت أعلن وزير العدل المصري المستشار أحمد مكي امس أن الأزمة التي نشبت بسبب الإعلان الدستوري الذي أعلنه الرئيس المصري محمد مرسي في وقت سابق قد شارفت على الحل.

وأكد مكي في تصريح صحافي على هامش دورة مجلس وزراء العدل العرب بمقر جامعة الدول العربية أن الرئيس المصري حريص على إرساء دولة القانون.

وأضاف «ما حدث سوء تفاهم نتيجة عدم وضوح القصد وجو الفتن وبمجرد أن يلتقي الطرفان ستزول كل الخلافات».

وشدد في الوقت نفسه على موافقته الكاملة على بيان أصدره مجلس القضاء الأعلى معربا عن اعتقاده بأن مرسي يريد ذلك.

وأكد أن هدف الرئيس المصري «استكمال بناء هذه المؤسسات وبعض القوى تعرقل عملية البناء من خلال قضايا سياسية».

وحول ما إذا كان من حق الرئيس المصري إصدار الإعلان الدستوري قال مكي «إن القانون هو إرادة الأمة والقانون هو الإرادة الشعبية ووسيلة لتحقيق الآمال وكل ثورة هي خروج عن المشروعية».

وأضاف «ما حدث في 25 يناير خروج عن المشروعية وقلب نظام قانوني قائم ولو فشلت الثورة لحوكم الثوار».

وأوضح «بصدد بناء دولة جديدة لا بد أن نصطدم ببعض النصوص القائمة في النظام السابق وثمة رغبة لدى الناس في القصاص، كيف يتحقق في إطار حجية الأحكام، كيف نوفق بين أماني الأمة والنصوص القائمة في محاكمة قتلة الثوار هذه المشكلة».

وعن مظاهرات مقررة اليوم قال مكي «ليس لي علاقة بالحديث

الآف يشاركون في تشييع ناشطين مصريين أحدهما من معارضي الرئيس مرسي والآخر من انصاره

السياسي، الطرفان بينهما جو من عدم الثقة في النوايا وليس الإجراءات». ومن المنتظر أن يشهد اليوم ميدان التحرير بوسط القاهرة الذي يوجد به اعتصام من جانب بعض الأحزاب والقوى المدنية السياسية منذ يوم الجمعة الماضي تظاهرة حاشدة لتلك القوى للتأكيد على رفض الإعلان الدستوري.

في المقابل دعت جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة إلى تظاهرة حاشدة اليوم أمام جامعة القاهرة بمحافظة الجيزة للتأكيد على تأييد الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي الخميس الماضي وأثار ردود أفعال متباينة. في هذا الوقت، شارك آلاف المصريين بعد ظهر امس في تشييع ناشط شاب معارض لجماعة الإخوان المسلمين توفي ليل امس الأول متأثرا بجراح أصيب بها خلال مواجهات مع الشرطة الاسبوع الماضي كما شارك مئات في تشييع ناشط اخر من الإخوان قتل في اشتباكات مع معارضين لهم مساء امس الأول في مدينة دمنهور.

وأصيب جابر صلاح العضو في حركة 6 ابريل وفي حزب الدستور وشهرته «جيكا» في اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين في شارع محمد محمود المتفرع من ميدان التحرير حيث كان الناشطون يحيون ذكرى مواجهات عنيفة وقعت العام الماضي في هذا الشارع وقتل خلالها 45 ناشطا واصيب عشرات آخرون بعضهم فقدوا عيونهم. وأقيمت صلاة الجنازة على جيكا (16 عاما) في مسجد عمر مكرم في ميدان التحرير ثم حمل جثمانه ملفوفا في العلم المصري حتى شارع محمد محمود.

ورفع احد المتظاهرين لافتة كتب عليها «المجد لجابر».

وشارك في الجنازة المرشح الرئاسي السابق مؤسس التيار الشعبي حمدين صباحي وعدد من رموز المعارضة المصرية.

وقال الناشط جورج اسحق «من غير المقبول ان يحدث مثل هذا القتل الآن، اننا نرفض كل أشكال العنف». واضاف «ما يحدث هو انذار لـ «الرئيس المصري محمد مرسي بأن البلد في خطر».

وفي مدينة دمنهور شيع المئات في نفس التوقيت جثمان الشاب اسلام فتحي مسعود المنتمي الى جماعة الاخوان والذي قتل مساء الاحد في اشتباكات عنيفة امام احد مقرات الجماعة في المدينة.

وكان المشيعون يهتفون «حسبنا الله ونعم الوكيل» وكذلك «يا نموت زيهم يا نجيب حقهم».

من جهة أخرى، شهدت امس معظم المحاكم والنيابات المصرية حالة من الارتباك بسبب تعليق العمل بها. وواصلت النيابات إضرابها الجزئي عن العمل تنفيذا لقرار الجمعية العمومية لنادي القضاة، حيث تغيبت أعداد كبيرة من أعضاء النيابات العامة.وامتنع أعضاء النيابة الحاضرون عن النظر في أي بلاغات أو محاضر أمامهم، وأكدوا أن التزامهم بالحضور جاء فقط لتجديد حبس المتهمين خوفا من سقوط أمر التجديد فيحق للمتهمين إخلاء سبيلهم فقط وفقا لقانون الإجراءات الجنائية إذا لم يتم التجديد.

المنبر الديموقراطي: الإعلان الدستوري لمرسي استفراد بالقرارات ومخالفة للديموقراطية

أصدر المنبر الديموقراطي الكويتي بيانا حول ما تشهده مصر من أحداث في الآونة الأخيرة لاسيما القرارات التي أصدرها الرئيس محمد مرسي، واعتبر المنبر قرارات مرسي استفرادا بالقرارات وتراجعا عن وعوده السابقة ومخالفة للممارسة الديموقراطية التي أتت به للحكم وفيما يلي نص البيان. عادت حركة الاحتجاجات والاعتصامات بقوة للشارع المصري بعد أن شهد فترة من الهدوء النسبي تخللتها بعض الاعتصامات الفئوية بين الحين والأخر، وذلك اثر إصدار الرئيس المصري د.محمد مرسي الإعلان الدستوري الذي تم بموجبه التدخل المباشر في أعمال واختصاصات السلطة القضائية، فإلى جانب عزل النائب العام دون الرجوع لمجلس القضاء الأعلى، والمطالبة بإعادة المحاكمات السابقة، سعى إلى تحصين قراراته بعدم جواز الطعن عليها أمام القضاء، في نفس الوقت الذي مدد فيه العمل (للجمعية الدستورية) وحصنها من الحل، تلك الجمعية الذي كان تشكيلها مثار خلاف وانتقاد شديدين من شرائح كثيرة من المجتمع المصري كونها اصطبغت باللون الحزبي لجماعة الأخوان المسلمين أو حزب «الحرية والعدالة» الذي ينتمي له السيد الرئيس والتي استأثرت بالغالبية العظمي من مقاعد تلك الجمعية مما أدى إلى استقالة العديد من أعضائها المنتمين للشرائح الاجتماعية والقوى السياسية الأخرى نتيجة لذلك.

ونحن في المنبر الديموقراطي وان باركنا انتخاب الرئيس المصري في شهر يونيو 2012 كونه أول رئيس يصل لسدة الحكم بإرادة الأمة عبر انتخابات ديموقراطية شاركت فيها جميع شرائح ومكونات الشعب المصري وعبرت عن اختيارها بحرية، كذلك استبشرنا خيرا بمستقبل زاهر لمصر ولشعبها عند وعده بأنه سيكون رئيسا للجميع وبأنه سيقف على خط واحد متساو من جميع المصريين وبأنه سيحرص على إشراك باقي ممثلي وفئات الشعب المصري وقواه السياسية والاجتماعية في مؤسسات الحكم وذلك تعزيزا للديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، بهدف بناء دولة ديموقراطية حديثة إلا أننا نرى بإصداره للإعلان الدستوري وضمه لجميع السلطات بيده والاستفراد بالقرارات وتحصينها قضائيا أن ذلك نكث وتراجع عن وعوده السابقة ومخالفة صريحة للممارسة الديموقراطية التي أتت به للحكم. لذلك فإن المنبر الديموقراطي الكويتي يشجب ويستنكر قفز الرئيس المصري على جميع السلطات والمؤسسات الدستورية والاستئثار بالسلطة منفردا والعودة بالنظام السياسي لما كان عليه قبل الثورة وهو «حكم الفرد» وتهميش باقي السلطات وإظهار الجانب الصوري منها، كما نأمل منه أن يستمع لمطالب شعبه بإعادة الاعتبار القانوني للقضاء وللمؤسسات الدستورية بالتراجع فورا وسحب «الإعلان الدستوري» الذي ادخل مصر في نفق مظلم وخلق مشاكل وقلاقل كانت هي في غنى عنها وصلت إلى حد الاشتباكات الدامية بين مؤيدي ومعارضي هذا الإعلان، واوجد حالة من المتاهة والفوضى حيث لا أحكام تطبق ولا قضاء يحترم، والعمل على إعادة الأمن والاستقرار والهدوء لمصر كي تقوم بدورها الطليعي في قيادة دول المنطقة نحو التحول للديموقراطية الحقيقية التي تكون فيها الشعوب هي مصدر السلطات جميعا وليس الأفراد مهما كبر شأنهم أو قل.

القرضاوي: قرارات مرسي نابعة من المسؤولية التي ألقاها الله على عاتقه

الشيخ د. يوسف القرضاوي

قال الشيخ د.يوسف القرضاوي، عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» انه يعتقد انه من حق الرئيس مرسي ان يتخذ الإجراءات التي تصب في مصلحة الوطن بحكم المسؤولية التي ألقاها الله على عاتقه.

وأضاف د.القرضاوي: ان قرارات مرسي مقيدة بأشهر ثلاثة وهي مرتبطة بعضها ببعض من المحاكمات والنائب العام والتأسيسية وليس من ورائها منفعة له ولا لحزبه وإنما لمصر.

وأكد ان شعب مصر في حاجة الى تدارك ما فات وان يتم إحياء ما مات، مستنكرا التشاحن والتباغض الذي يحدث بين أهل مصر بسبب السياسة.